

المؤسسة العسكرية والتحول السياسي في مصر 2019/2011 (دراسة في البعد الاقتصادي)

The Military Institution and the Political Transition in Egypt
2011/2019: A study in the economic dimension

زيام عبد النور

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر 03)، Ziam.abdenour@enssp.dz

تاريخ النشر: 2021/06/27

تاريخ القبول: 2021/06/09

تاريخ الاستلام: 2021/05/04

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة موقع المؤسسة العسكرية في عملية التحول السياسي في مصر، وذلك انطلاقاً من رصد وتحليل الاعتبارات التاريخية للنخبة العسكرية، التي أكسبت المؤسسة العسكرية في مصر أهمية بالغة في الحياة السياسية عموماً والحياة الاقتصادية بشكل خاص، محاولين بذلك دراسة البعد الاقتصادي من خلال ما يعرف بالظاهرة العسكرية التي كان لها واسع الأثر على المشهد الاقتصادي وعلى الاستقرار السياسي.

كلمات مفتاحية: المؤسسة العسكرية، التحول السياسي، البعد الاقتصادي، مصر.

Abstract:

This research paper aims to study the position of the military institution in the process of political transition in Egypt, based on monitoring and analyzing the historical considerations of the military elite, which have made the military establishment in Egypt of great importance in political life in general and economic life in particular, trying to study the economic dimension through what It is known as the military phenomenon that had a wide impact on the economic scene and on political stability.

Keywords: Military establishment; Political transition; Economic dimension; Egypt.

المؤلف المرسل: زيام عبد النور

1. مقدمة :

عرفت المنطقة العربية الموجة الرابعة من التحول الديمقراطي في نهاية العام 2010 وبداية العام 2011، حيث شهد العالم العربي ومنطقة شمال إفريقيا بالتحديد عدة تحولات سياسية على مستوى الأنظمة السياسية، وكانت البداية من جمهورية تونس في 13 ديسمبر 2010، بخروج الشعب التونسي تضامنا مع الشاب الذي أحرق جسده ومات من جراء ذلك، احتجاجا على سوء المعيشة و كيفية تعامل الجهاز الأمني معه، ومن ثم دخلت تونس في موجة من الاحتجاجات الشعبية التي انضمت لها فيما بعد الطبقة الوسطى خاصة النقابات العمالية، فارتفع سقف المطالب إلى أن وصل إلى المطالبة بإسقاط النظام، إلى أن هرب الرئيس بن علي . انتشرت عدوى الاحتجاجات التي وصلت إلى جمهورية مصر العربية، هذه الاحتجاجات التي كانت لها تداعيات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، أثرت في مناحي حياة المواطن المصري ويوميته ولعل أبرز الانعكاسات تلك التي مست الحياة الاقتصادية لعلاقتها المباشرة مع أهم الفواعل المؤثرة في عملية التحول السياسي الحاصل في مصر، من هنا ستركز الدراسة على الحالة المصرية في شقها الاقتصادي مبرزة العلاقة بين متغير الاقتصاد ومتغير المؤسسة العسكرية في سياق عملية التحول السياسي.

إشكالية الدراسة: كيف تأثر الاقتصاد المصري بقوة المؤسسة العسكرية في إطار عملية التحول السياسي؟

تساؤلات الدراسة:

- كيف كان الاقتصاد قبل موجة الاحتجاجات؟

- فيما تتمثل القوة الاقتصادية للمؤسسة العسكرية؟

- كيف تجلت الهيمنة العسكرية على الاقتصاد؟

فرضية الدراسة: الإشكالية مقترنة بفرضية أساسية مفادها أن تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة

الاقتصادية يمكن ان يكون له أثر على كافة الأصعدة التي تنعكس بدورها على عملية التحول السياسي.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، وعلى تحليل المضمون إضافة الى أداة دراسة

الحالة.

خطة الدراسة: تنقسم الدراسة الى محورين أساسيين، هما الاقتصاد المصري والتحول السياسي كمحور أول، ثم التوجيه العسكري للاقتصاد ومخرجاته كمحور ثاني.

2. الاقتصاد المصري والتحول السياسي:

1.2 الوضع الاقتصادي والمشهد السياسي:

كان من الظاهر أن النظام السياسي في مصر أصبح نظاما متعدد الأحزاب منذ عام 1976م، أي أنه يقوم على التنافس السياسي بين الأحزاب المختلفة، إلا أنه في الواقع كرس هيمنة الحزب الحاكم، بل تصرف طول الوقت باعتباره مالكا للدولة، بأجهزتها البيروقراطية وهيئاتها السيادية و الاقتصادية، ومصالحها الحكومية و الخدمية ، وظل يسخر هذه الملكية ويستغلها في تجميد الحياة السياسية، وفي الضغط على الأحزاب السياسية الأخرى، قيادات وأعضاء، وفي الضغط على المواطنين اقتصاديا وأمنيا لإبعادهم عن الانضمام إلى أي حزب آخر، أي الصورة كانت تعددية، ولكن في الواقع كان ثمة حزب واحد حاكم متحكم، ومسيطر على أجهزة الدولة، وعلى الأحزاب الأخرى.

امتدت آثار الاستبداد السياسي إلى تحريم العمل السياسي، في صورة عدوان على السلطة التنفيذية وعلى حقوق المواطنين السياسية والديمقراطية، فالعمل السياسي ظل ممنوعا في الجامعات، تحت شعار منع العمل الحزبي، وظل ممنوعا في المصانع والشركات والمصالح الحكومية، تحت ما يسمى بعدم تعطيل العمل، وظل ممنوعا في الشوارع والمنتديات، تحت شعار حماية الأمن العام.

كانت النتيجة منع العمل السياسي بين الطلاب والعمال والموظفين، والمواطنين كافة، وحصر نشاط الأحزاب السياسية في مقارها للحد من تأثيرها ، وأدى هذا إلى احتكار الحزب الحاكم العمل السياسي الحزبي في هذه الأماكن المهمة، باعتبارها ملكية خاصة للحزب الحاكم يفعل بها ما يشاء، ويستخدم الأساليب كافة للسيطرة على النقابات العمالية، وعلى الاتحادات الطلابية، وعلى مراكز الشباب، وعلى قصور الثقافة وبيوتها، وغيرها من المنظمات الجماهيرية وأماكن وجود المواطنين، والنتيجة إعاقه الديمقراطية،

والفردانية في قرارات الدولة، وغياب الفصل بين السلطات من خلال سيطرة السلطتين التنفيذية والأمنية، والبيروقراطية، وقتل المجتمع السياسي و المدني، ما أدى إلى نهج الدولة. (فرج، 2006).

إن نظام الحكم الديكتاتوري الشمولي، يشجع على خلق بيئة جيدة لانتشار الفساد داخل الدولة خاصة إذا كانت هاته الدولة ضعيفة في مؤسساتها وهياكلها، وهذا هو حال الدولة المصرية خاصة مع بداية حكم الرئيس حسني مبارك في الثمانينيات من القرن العشرين، حيث أنه مع الوقت ظهرت إرهابات التحكم في زمام الأمور من طرف الرئيس مبارك ومن يدور في فلك الرئاسة، ما نتج عنه تزواج المال مع السياسة وانتشار مشاريع الخصخصة والاستثمارات التي تخدم أصحاب الشأن والمقربون من النظام، فأصبح القرار بيد من له مصلحة فلا يستغرب أن يعين ستة وزراء في حكومة واحدة يشرف كل واحد منهم على وزارة وثيقة الصلة بنشاطه التجاري قبل وبعد اعتلائه الوزارة. (جلال أمين، 2017):

نتج عن هذا التزواج تشكيل عصابي تمكن من سلب ثروات ومقدرات الدولة المصرية، واستغلها من أجل إشباع حاجيات الطبقة الحاكمة الممثلة في الرئيس وحاشيته فضلا عن العائلة، أدى هذا إلى أن ترتيب مصر على مقياس الشفافية أصبح الثامن بين الدول العربية في عام 2005، في حين كان ترتيبها الثالث عام 2001. وبلغ عدد قضايا الفساد المالي والإداري داخل أجهزة الدولة نحو 63269 قضية في عام 2005، بعد أن كانت جملة القضايا في الفترة الممتدة ما بين عام 1966 و 1970 نحو 1286 قضية.¹ يلاحظ أن 58 بالمائة من هاته القضايا، ارتكبتها النخبة السياسية والاقتصادية المتحالفة، التي باعت شركات القطاع العام بثمان بخس، وتساهلت في تحصيل ثمن البيع، ويؤكد ذلك تقرير الجهاز المركزي للمحاسبة عن حصيلة الخصخصة في فترة حكومة نظيف، حيث بلغت قيمة البيع 52,413 مليار جنيه وما حصل يساوي نحو 51,608 مليار جنيه، إضافة إلى مبلغ 793 مليون جنيه لم يحصل من المستثمرين حق متحصلات من بيع شركات القطاع العام. (مجموعة من المؤلفين، 2018):

لم يقتصر فشل الدولة وحكوماتها المتعاقبة خلال تلك الفترة على مجرد تحويل تلك الدولة العظيمة إلى وريث فاشل يلجأ إلى بيع جزء من ممتلكاته التي آلت إليه بالميراث كلما واجهته أزمة تتعلق باحتياجاته المعيشية، كما كان يفعل الورثة من أبناء أثرياء الريف في مراحل تاريخية سابقة. لكن تحولت مصر إلى ثالث أكبر دولة مصدرة لرأس المال غير الشرعي في القارة الإفريقية بإجمالي أموال مهربة خلال الفترة 2000 إلى 2008 مقدارها 572 مليار دولار وبمعدل تهريب سنوي مقداره 64 مليار دولار.

كذلك من مظاهر الفساد داخل الحياة السياسية المصرية، تزوير الانتخابات لصالح الحزب الحاكم والنخبة المتحكمة في نظام الحكم منذ سنة 1981. فقد تميزت الإجراءات الانتخابية في مصر بالفساد الذي أبعداها عن النزاهة والشفافية، بحيث تمكن الموالين من الحزب الحاكم ورجال الأعمال من إحكام قبضتهم على العملية الانتخابية لحسم النتائج لصالحهم، وهذا ما يضمن سيادة النظام الحاكم بدون وجود أي عوائق تحول دون استقراره.

يكمن الهدف من إجراء الانتخابات في مصر إضفاء الشرعية المزيفة داخليا وخارجيا على النظام السياسي، فعلى الرغم من امتلاك النظام السياسي المصري السلطة والقدرات المؤسسية التي تمكنه من فرض السياسات التي يريد وبشكل منفرد، فانه يرى أفضلية في إجراء التغييرات تحت مظلة المؤسسات التشريعية الرسمية، خاصة أن إدارة الانتخابات بجميع الطرق المشروعة وغير المشروعة لابد أن تؤدي إلى سيطرة الحزب الوطني على الأغلبية المطلقة في البرلمان كما أن وجود الانتخابات والبرلمان يعطي العالم الخارجي انطبعا بأن هناك شرعية. (مجموعة من المؤلفين، 2018).

لعل الحدث الأهم الذي كان من الأسباب غير المباشرة لاندلاع الاحتجاجات هو تزوير الانتخابات البرلمانية التي جرت سنة 2010، حيث جعل منها النظام حدثا هاما لأنها ستمهد الطريق نحو الانتخابات الرئاسية، المقرر إجرائها سنة 2011.

فقد تم بتاريخ 28 نوفمبر 2010، إجراء الانتخابات البرلمانية التي شهدت تزويرا كان أكبر مهزلة جرت في تاريخ الانتخابات المصرية فقد تم تزوير بطاقات الانتخابات أمام عدسات وشاشات التلفزيون وعكست صور الصحافة واقعا مخزيا لتزوير إرادة الشعب والإرهاب الذي مارسته عصابات كما اطلق عليهم إعلاميا مصطلح "البلطجة" التابعين للدخلية أو مرشحي الحزب، إلى جانب المشاجرات والاشتباكات إلى حد منع بعض المرشحين ومندوبيهم من الاقتراب من اللجان، فضلا عن الاهانات والاعتداءات عليهم (ليزا بليدز، 2009)، وقد أسفرت النتائج عن فوز الحزب الحاكم بحصوله على 207 مقعد والباقي قسم على كل من المستقلين، التجمع و حزب العدالة، بينما جماعة الإخوان المسلمين المحظورة والفصيل الأكبر المنافس للتجمع المصلحي الحاكم لم يحصلوا على أي من المقاعد. (أحمد فؤاد رسلان، 2014).

هذا ما كانت تطمح له النخبة الحاكمة أي الرئيس وحاشيته من رجال الأعمال والمال، وكان الهدف من وراء كل هذا هو التمهيد لمشروع التوريث الذي كان مسطرا له من قبل، على أن يكون نجل الرئيس محمد حسني مبارك، جمال مبارك الرئيس القادم للجمهورية العربية المصرية، وهذا عبر حسم نتائج الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة سنة 2011.

إن النظام السياسي المصري وصل إلى حالة من العجز السياسي، خاصة في عهد الرئيس حسني مبارك، فالنظام السياسي المصري لم يستطع أن يدرك التغيرات الجديدة التي كانت تحتّم عليه أن يتماشى وفقها، والتي كانت تؤكد أهمية انجاز التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، فالنظام السياسي المصري لم يراعي حقوق الإنسان والحريات العامة، الأمر الذي كان سببا دائما لإدانتها من القوى والمنظمات العالمية، التي كانت تشير بصفة خاصة إلى استمرار قانون الطوارئ، والمحاكم العسكرية. (أحمد فؤاد رسلان، 2014).

قد وقع الخطأ نفسه فيما يتعلق بملف التحول الديمقراطي، حيث اعتمد النظام السياسي على كتيبة الفساد السياسي في الحزب الوطني الديمقراطي، بإتاحة الفرصة لها للتحرك الفاسد في كل الساحات لتزييف الانتخابات، عن طريق تقليص إشراف القضاء على الانتخابات، ورفض الإشراف الدولي عليها بحجة الحفاظ على السيادة، إذ أنها هي التي حملت وحدها معاول تمزيق نسيج السيادة. فقد تحولت انتخابات مجلسي الشعب والشورى في عام 2010 إلى فضيحة عالمية، نالت من سمعة الدولة المصرية، كل ذلك لأنها دولة كانت تسخر جهودها لتوفير الظروف الملائمة لنجاح ملف التوريث، وانتقال ولاية الحكم من الأب إلى الابن.

2.2 الاقتصاد في مرحلة حكم الرئيس محمد مرسي:

تضاربت الأطروحات والتقارير حول الوضع الاقتصادي الذي كانت تعيشه مصر أثناء مرحلة حكم الرئيس المعزول محمد مرسي أي خلال حوالي سنة من حكمه. من بين الدراسات المقدمة في هذا الشأن جاء في تقرير المركز العربي للبحوث والدراسات بعنوان "صعود مؤشرات الفشل"، حيث جاء فيه أن وعود مرسي أثارت في المائة يوم الكثير من الجدل، فرأى مؤيدو مرسي انه عمل جاهدا على أنجاز ما وعد به، وأنه ورث تركة مثقلة بالفساد والفوضى من سلفه الرئيس مبارك، كما انه كان يحتاج إلى المزيد من الوقت للعمل على إصلاح الأوضاع في مصر. غير ان منتقدي مرسي رأوا أنه فشل في تحقيق وعد المائة يوم فشلا تاما، كما أن خطابه الذي أعلن فيه نجاحه في تنفيذ الوعود كان مليئا بالمغالطات، ونوع من انواع الدعاية، فقد كانت هناك فجوة كبيرة بين ما تحدث عنه من انجازات وبين ما واجهه الشعب المصري من مصاعب في حياته اليومية (محمد السعيد ادريس، 2011).

أزمة الوقود: شهدت مصر خلال الفترة الأخيرة من عام الرئيس محمد مرسي أزمة وقود خانقة غير مسبقة تسببت في تكدس السيارات أمام محطات البنزين في مختلف أنحاء البلاد لساعات طويلة خاصة في القاهرة. وتعد أزمة البنزين والسيارات أحد الاسباب الرئيسية للخروج مظاهرات 30 جوان ضد مرسي،

ويمكن القول انه لم يكن هناك تفاعل مع دعوة المعارضة ضد مرسى من أول أسبوع لحكمه، غير أن أزمة الوقود تسببت في خنق المواطنين وتفاعلهم مع دعوات النزول إلى الشارع (محمد عبده، 2019).

أزمة الكهرباء : شهدت مصر أزمة كبيرة نتيجة الانقطاع اليومي للكهرباء، والذي استغرق عدة ساعات، مما أشعل غضب المواطنين في جميع المحافظات، خاصة تزامن هذا الوقت مع الامتحانات المدرسية، عبر عليه البعض بالقول أنهم رجعوا إلى عصور الظلام، كما أثر ذلك على تهالك الشبكات وقطاع الصحة وأدى إلى زيادة الاعتماد على الوقود المفقود أصلاً، وعلى الرغم من علم الحكومة بأن هذه الانقطاعات تؤثر على الحياة المعيشية، إلا أنها لم تحرك ساكناً، مما دفع بالمواطنين إلى الخروج للشارع ومطالبة الحكومة لإيجاد الحلول المستعجلة للخروج من هذه الأزمة، عاشت حكومة مرسى ضغطاً كبيراً جراء هذه المطالبات التي تحولت فيما بعد إلى مطالب سياسية تدعو الرئيس للتنحي وإجراء انتخابات رئاسية مسبقة (شريف درويش اللبان، 2016).

حيث يمكن الاستناد في ذلك على قول الخبير الاقتصادي المصري رشاد عبده الذي جاء كالآتي: "إن الإخوان لم يكن لديهم خبرة اقتصادية، ولم يعملوا إلا في التجارة، وبالتالي لم يكن لديهم خبرات علمية لإدارة المنظومة الاقتصادية وفجأة عندما تولوا السلطة في البلاد اكتشفوا أن الإدارة تحتاج إلى خبرة".

3. المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالاقتصاد.

1.3 التوجيه العسكري للاقتصاد:

صارت المؤسسة العسكرية منذ انقلابها في يوليو 2013 المشرف والمراقب الأول على الاقتصاد المصري، فمع استلام السيسي الحكم، كرس جهوده من أجل التمكين السياسي والاقتصادي للجيش و"توليد أقصى قدر من الأرباح للعسكريين وشبكاتهم المختلفة"، والمساعدة على خلق طبقة عريضة من العسكريين المتقاعدين والعاملين في المنشآت العسكرية والأمنية والاقتصادية والمدنية ومؤسسات الدولة والهيئات الحكومية، فالجيش المصري يسيطر على نحو 30% من الاقتصاد المصري، ويتميز الاقتصادي العسكري بتسخير الجنود وعدم الكفاءة الإدارية والإعفاء من الضرائب والجمارك وغياب الرقابة والمساءلة والحصول على مداخليل الإنتاج وخدمات النقل والطاقة بصورة مجانية. كما يسيطر الضباط على السلطة

والقضاء ونسبة كبيرة من الوظائف القيادية العليا في الدولة لذلك، فإمبراطورية الضباط الاقتصادية تزاخم القطاع الخاص وتطرد الاستثمارات الأجنبية، وتهدر ثروات البلاد والأموال العامة وتشوه آليات السوق. (أماني زايد، 2013).

فالمؤسسة العسكرية في مصر تحظى بنفوذ واسع وتسيطر على نسبة كبيرة من موارد الدولة وتقيم عدداً كبيراً من مشاريع استصلاح الأراضي، والبنيات التحتية، والصناعات الغذائية والسلع الأساسية والالكترونية والزراعية والحديد والأسمدة وغيرها (شانا مارشال، 2019).

ركزت المؤسسة العسكرية على الصناعات العسكرية وما يرتبط بها من صناعات مدنية، ويتكون الجيش المصري حالياً من نحو نصف مليون مجند، لم يقاتلوا منذ حرب 1973، ورغم عدم خوض مصر معارك منذ هذا التاريخ، لم يتم تقليص عدد القوات المسلحة أو نصيبها من الموازنة العامة للدولة. فغالبية الضباط العاملين في القوات المسلحة، بما فيهم الرئيس السيسي لم يخوضوا أي حروب في حياتهم، ورغم ذلك يحظى الجيش المصري بنحو 29% من الموازنة العامة للدولة ويسيطر على نحو 50% من الاقتصاد ويتمتع الضباط بمرتبات ومزايا تصل على عشرة أضعاف أو أكثر عن مثيلاتها من مدرسين وأطباء ومهندسين.

الاقتصاد وعلاقته بالمؤسسة العسكرية:

لقد تناولت كثير من التقارير والدراسات إمبراطورية المؤسسة العسكرية الاقتصادية، فعلى سبيل المثال ذكرت شيرين تادرس في تقرير لها على قناة الجزيرة أن إمبراطورية الجيش الاقتصادية ونسبتها في الاقتصاد المصري هي أحد الأسرار الغامضة في الدولة، كما وصفتها دراسة للباحثة شانا مارشال نشرت في موقع مركز كارنجي لدراسات الشرق الأوسط بأنه "الصندوق الأسود" في مصر.

المؤسسة العسكرية تملك وتدير عدد كبير من النوادي الاجتماعية والمجمعات السكنية، والقرى والمنتجعات السياحية. كما أنه يملك ما يزيد على 35 مصنع وشركة حيث تنتج مصانعه كل شيء من شاشات التلفزيون والمعكرونة إلى الثلاثات والمخازن والمحاجر وغيرها، كما أن لديهم مطاعم ونوادي وفنادق وملاعب رياضية. ويقدم كثير من الخدمات أيضاً مثل إدارة محطات البنزين وملك ويدير عدداً من القطارات الحربية التي تسمح للجمهور بركوبها وتحصيل رسوم في المقابل. كما استحوذ الضباط على

مساحات كبيرة من شواطئ مصر وأراضي البناء والأراضي الزراعية. فمعظم العقارات يمتلكها الجيش في مواقع ممتازة. (شانا مارشال، 2019).

كما حافظت المؤسسة العسكرية على لائحة طويلة من الامتيازات المالية والصناعية، بما في ذلك الوقود المدعم، والسيطرة على قطاع العقارات المريح، وتسخير المجندين للعمل في بيوت ومصانع ومزارع الضباط، وممارسة إشراف خارج عن القانون في قطاعات تتراوح من البتروكيماويات إلى السياحة (الامبراطورية الاقتصادية للجيش المصري، 2018).

اتسع نفوذ المؤسسة العسكرية وزاد بشكل غير مسبوق منذ أن أشرف على إطاحة رئيسين مصريين، هما حسني مبارك في العام 2011 ومحمد مرسي في العام 2013، فقد حصل على ما يزيد عن 40 مليار دولار من دول الخليج، وهشم منافسيه السياسيين، كما استأنف تجديد مؤسساته ومصانعه المتهاكلة، واستحوذ على مناقصات كثيرة من مشاريع البنيات التحتية الضخمة، وأدخل كثير من الجنرالات إلى كافة مناصب الحكم، أضف إلى ذلك، سحب نحو 19 مليار دولار من الاحتياطي النقدي أيام حكم المجلس العسكري، كما زاد الدين العام بنحو 200 مليار جنيه في العام الأول للانقلاب. كل هذه الأموال والثروات لا تخضع لأي رقابة ولا يعرف أين أنفقت، وتعتبر شركة النصر للخدمات والصيانة (كوين سيرفس) من أهم الشركات الخدمائية المملوكة للجيش، فهي تقدم جميع أنواع الخدمات المختلفة مثل الأمن والحراسة وإدارة الفنادق والنظافة والتطهير وصيانة المعدات والمنشآت وصيانة السيارات والتجمل والتوريدات (يزيد الصايغ، 2017).

تعتبر قناة السويس أكبر الهيئات التي يسيطر عليها الجيش ويبلغ دخلها السنوي نحو 5 مليار دولار، ومن بين مظاهر تغول الجيش في الاقتصاد بعد الانقلاب، نقل أصول ميناء العريش للجيش المصري في يونيو عام 2014.

كما قامت المؤسسة العسكرية بمصادرة أموال وشركات الاخوان مؤخراً مما يدمر بيئة الاستثمار والثقة في القوانين ودولة المؤسسات في مصر. فقد صادروا أموال نحو 1400 من الاخوان و 16 شركة صرافة وكثير من الجمعيات الخيرية.

وعليه فإن تضخم إمبراطورية الضباط وتغولهم في كافة مناحي الحياة، وراثتهم الفاحش وتسخيرهم الجنود وعدم تفرغهم لمهنتهم الأساسية، واتخاذهم من الزي العسكري غطاءً ودرعاً لاقتصادهم الأسود يثير

حفيظة قطاع كبير من المصريين، ويدعم الدعوات بوضع شركات ومصانع الجيش وحتى ذمة الضباط المالية تحت الرقابة الشعبية.

2.3 خصائص المؤسسات الاقتصادية للجيش:

تتمتع المؤسسات الاقتصادية للمؤسسة العسكرية المصرية بمزايا خاصة مما يؤدي إلى تشويه آليات السوق ومزاحمة القطاع الخاص والقطاع العام وتهميش المرأة وتخفيف منابع المعرفة والخبرة في مصر. ويعرض القسم اللاحق بعض هذه المزايا: (شيرين تادورس، 2018).

1. استخدام عمالة رخيصة: فمعظم العاملين في هذه المؤسسات من الجنود ونسبة الموظفين المدنيين ضئيلة ويتقاضون مرتبات بسيطة. فعلى سبيل المثال، من الشائع أن يسخر الضباط بعض الجنود للخدمة في مزارعهم وشركاتهم وبيوتهم. وأشهر قضية معروفة في هذا الشأن هي قضية تسخير العادلي لعشرات الآلاف من جنود الأمن المركزي للعمل في مزرعته.

2. عدم وجود رقابة برلمانية على الجيش واستقلالته عن باقي مؤسسات الدولة وتداخل ملكية الضباط الخاصة مع المزايا التي يحصلون عليها مع ملكية الجيش نفسه. لذلك لا توجد إحصائيات أو أرقام دقيقة عن حجم الأراضي التي يمتلكها الأفراد العسكريون.

لقد عدّل المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي كان يتولّى حكم البلاد آنذاك، قانون القضاء العسكري في مايو 2011، وفي هذا التعديل، أضاف المجلس العسكري مادة تعطي النيابة والقضاة العسكريين وحدهم الحق في التحقيق في الكسب غير المشروع لضباط الجيش، حتى لو بدأ التحقيق بعد تقاعد الضابط، وطبقاً لهذه المادة نجد أن الضباط المتقاعدين يعتبرون بمنأى عن المحاكمة أمام القضاء المدني.

كما أصدرت الحكومة قانوناً في أبريل 2014 يقيّد حق الأطراف الأخرى في الطعن على العقود التجارية والعقارية الموقّعة مع الدولة، وبموجب هذا القانون اقتصر حق التقاضي على الحكومة والشركات المشاركة في الصفقة فقط، ويخشى كثير من المحللين أن يؤدي هذا القانون إلى الحد من الرقابة والمساءلة الشعبية على مناقصات وعقود الحكومة (عبد السلام رحومة، 2015).

3. الإعفاء الضريبي والجمركي: كل خدمات ومشروعات الجيش معفاة من الجمارك والضرائب. لذلك فهي منافس قوى وشرس للقطاع الخاص وتقف حائلاً أمام جذب الاستثمارات الأجنبية، فالقطاع الخاص والأجنبي لن يستطيع منافسة شركات معفاة من الضرائب، وتوظف الجنود بالتسخير، وتحصل على الطاقة وخدمة النقل والأرض والمواد الأخرى بالجان.
4. التوريث: من المعروف أن الأولوية في الكليات العسكرية تكون لأبناء الضباط فمثلاً، اثنين من أبناء الرئيس السيسي ضباط في الجيش، ولا تنحصر الوساطة والمحسوبية في التعيين على أبناء الضباط فقط بل امتدت إلى أقربائهم ومعارفهم وحتى شملت أبناء من يدفع لهم. ولم تنحصر المحسوبية والوساطة في كتائب الجيش فقط بل امتدت إلى كل مصانعه ومؤسساته ومشروعاته (شانا مارشال، 2019).
5. التدخل في العمل التطوعي: لم تكتف المؤسسة العسكرية بالسيطرة على نسبة كبيرة من الاقتصاد المصري الرسمي بل امتدت إلى الاقتصاد غير الرسمي والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الهادفة للربح أيضاً، فقد أصدرت حكومات الانقلاب منذ تولي عدلي منصور مقاليد الأمور عدة قرارات للسيطرة على الجمعيات الخيرية والمستشفيات والمدارس التابعة للإخوان وغيرها من الهيئات الخيرية. فقد أصدر عدلي منصور قراراً بالتحفظ على 1055 جمعية في القاهرة ومحافظات الجمهورية، ومنها الجمعية الشرعية وجمعية أنصار السنة، وواصلت حكومات الانقلاب التحفظ على أموال الجمعيات الخيرية وممتلكات الإخوان وآخر هذه الاجراءات هو تحفظها على 16 مستشفى خيرى بزعم تبعية الإخوان في 5 محافظات في أغسطس 2015 (عبد السلام رحومة، 2015).
- وتشير التصريحات الرسمية إلى أن العسكر استولى في ال 18 شهر الاخيرة على 1117 جمعية خيرية ومؤسسة غير هادفة للربح و103 مدرسة و50 مستشفى بسبب توجهها الإسلامي، هذا إلى جانب تجريد أموال 1345 عضو بارز في جماعة الإخوان المسلمين، كما جمدوا 16 شركة صرافة.
- 3.3 مخرجات التوجيه العسكري للاقتصاد:**

1- تدهور وتدنى الكفاءة الاقتصادية:

يعتقد كثير من العلماء والخبراء أن القطاع الخاص هو القادر على تحقيق التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية. فالقطاع العام، بما فيه المشروعات المملوكة للجيش يعاني من مجموعة من المشاكل منها سوء الإدارة وفسادها، واستخدام المحسوبية في التوظيف، وتدنى الكفاءة، وضعف الإنتاجية، وقلة الحافز لدى

العاملين. فالحافز لدى جنود القوات المسلحة لزيادة الإنتاج وتحسين الجودة في مشروعات الجيش يكاد يكون منعدم، كما أن خبرة ضباط الجيش في الإدارة والتسويق وخدمة العملاء وتطوير المنتجات متدنية للغاية (مها القاضي ومصطفى يحيى، 2013).

لذلك نادى عدد من الاقتصاديين بتخصيص أو خصخصة القطاع العام لمواجهة هذه المشاكل. وبالفعل قامت مصر وبريطانيا وليبيا فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وكندا والبرازيل وبنغلاديش وغيرها من دول العالم بخصخصة معظم أو نسب متفاوتة من قطاعها العام.

لقد خصخصة مصر بالفعل 282 شركة قطاع عام بمبلغ يصل إلى نحو 53.644 مليار جنيه خلال الـ 21 عام الأخيرة، ورغم ذلك، لم يتم خصخصة أي من المؤسسات المملوكة للجيش رغم أنها تعاني من مشاكل أكبر من مشاكل شركات القطاع العام.

كما أن قلة خبرة العسكر بإدارة الأعمال والاقتصاد أدى إلى قيامهم بمشروعات كبرى تفتقد للجدوى الاقتصادية فمثلاً: تم إهدار نحو 100 مليار جنيه في تفرعة قناة السويس كان يمكن توظيفها في حل مشكلة الطاقة واستصلاح 5 مليون فدان كافية لتوظيف 5 مليون فرد، ومن المشروعات الفاشلة التي تبنتها المؤسسة العسكرية هو بناء عاصمة جديدة لمصر على طريق مصر السويس الصحراوي أو ما يعرف بالعاصمة الإدارية (يزيد الصايغ، 2017).

2- تعميق الفجوة الطبقية:

لقد أصبح للمؤسسة العسكرية كيان منفصل جغرافياً واقتصادياً وقانونياً واجتماعياً عن الدولة، فرجالها يعيشون في مجمعات سكنية مغلقة خاصة بهم، يضاف لها الوضع الدستوري الخاص الذي كرس هيمنة الجيش، كما استفاد تحالف الجيش والشرطة والبلطجية من زيادات كبيرة في الأجور والمزايا بعد الثورة والانقلاب، على عكس القطاعات الأخرى، فعلى سبيل المثال، رفع الرئيس السيسي مخصصات القوات المسلحة مؤخراً بنسبة 29% وزاد ميزانية الجيش بنسبة 28% أي بما يعادل 49 مليار جنيه، وبالمثل، زادت مرتبات القضاة بنسبة 30%، هذا بالإضافة إلى الزيادات التي حصل عليها الجيش والشرطة بعد الثورة وفي عهد الرئيس مرسى. كما استفاد هذا التحالف من زيادات كبيرة في الأجور والمزايا بعد الثورة

والانقلاب بخلاف القطاعات الأخرى. كل هذه الزيادات لا يستفيد منها إلا تحالف الجيش والشرطة والقضاء.

بالإضافة إلى أن الالتحاق بسلك القضاء والسلك الدبلوماسي والكليات العسكرية والعمل في المؤسسات والشركات المملوكة للجيش مقتصر فقط على أبناء وأقارب الضباط. وربما هذا أهم أسباب تأييد نسبة لا يستهان بها من المصريين للجيش. كما أن الجيش والقضاء والشرطة همشوا قطاعاً واسعاً من المصريين وحرموهم من كثير من الوظائف الإدارية العليا.

كما طالت هذه الطبقة نسبة كبيرة من الضباط أنفسهم. فنسبة كبيرة من صغار الضباط لا يتم ترفيتهم إلى رتب عليا بسبب توجهاتهم السياسية أو قرابتهم من الإسلاميين أو بسبب عدم حصولهم على الثقة من القيادات العليا أو الشك في ولائهم للنظام، لذلك يتم إحالتهم للتقاعد مبكراً ويحرمون من مزايا التقاعد التي يحصل عليها في الرتب العليا.

وهكذا فإن الانضمام إلى إمبراطورية الضباط (سواء عن طريق الكليات العسكرية أو المصاهرة) يوفر وسيلة الارتقاء في السلم الاجتماعي وضمان الأمان الوظيفي والتمتع بعدد كبير من الخدمات بينما يحرم من هم خارج هذه الإمبراطورية.

3- السيطرة على السلطة:

قلق الجنرالات على إمبراطوريتهم دفعهم للتدخل في كتابة الدستور والانقلاب على الرئيس مرسي وحل برلمان الثورة والعمل على السيطرة على البرلمانات اللاحقة (الإمبراطورية الاقتصادية للجيش المصري، 2018). وهذا ما يفسر عقم عملية التحول السياسي التي حافظت عليها المؤسسة العسكرية للاستفادة القصوى من المكاسب التي تبدو في نظرهم مشروعة يضمنها التعديل الدستوري الذي يكرس أحقيتهم في الاضطلاع بالشؤون السياسية بصورة مقننة.

غير إن التحول السياسي يفرض على الأقل تقليص الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية في الاقتصاد المدني، ووضع المميزات التي يتمتع بها مثل الإعانات والإعفاءات الضريبية محل مسألة (علي ظلط ومها البهنساوي، 2012)

وليس من الغريب في جميع أنحاء العالم ان يتمتع الجيش ببعض المزايا وبدرجة ما من السرية، لكن استحواذ الجيش المصري على السلطة والمناصب الإدارية العليا ونسبة كبيرة من ثروة البلاد، في حين يعاني نحو 80% من الشعب من المرض والفقر والبطالة يعتبر مثال فريد من نوعه في العالم، لذلك أصبح الجيش المصري محل نقد كبير من قبل الشعب وزادت الدعوات المطالبة بوضعه تحت الرقابة والمسألة والشفافية (أكبر 200 منظمة حصلت على براءات اختراع في أمريكا).

4- تغول الفساد:

ان التمدد الاقتصادي الزائد للجيش وسيطرته على نسبة كبيرة من ثروة البلاد سوف يزيد خصوماته الداخلية ويقلص نفوذه السياسي ويحد من قدرته على الامساك بدواليب السلطة على المدى البعيد.

5- إهدار المخزون المعرفي للجيش:

ومن مظاهر إهدار خبرات وقدرات الجيش المعرفية، أن الجيش لم يستغل خبراته وقدراته لتطهير الساحل الشمالي من الألغام. وبدلاً عن ذلك اشتغل بالسياسة والأعمال، أضف إلى ذلك أن برامج التدريب العسكري التي يقدمها الجيش لطلبة الجامعات تعتبر مضيعة للوقت وإهدار خبرات القوات المسلحة، وكان من الممكن أن يتم تدريب طلبة الجامعات على برمجة الحاسوب أو مهارات الدفاع عن النفس أو الإسعافات الأولية أو أي دورات مفيدة تسهل نقل خبرات الضباط إلى القطاع المدني (علي ظلط ومها البهنساوي، 2012).

6. تهميش الكوادر المصرية والشباب:

يسيطر الضباط المتقاعدون على نسبة كبيرة من الوظائف القيادية العليا في الدولة، وأدى ذلك إلى تهميش الكوادر والكفاءات المتخصصة، كما حرم الشباب من فرص التوظيف عندما يشغل هذه الوظيفة ضابط متقاعد، فالضباط المتقاعد يحصل على معاش من القوات المسلحة ومرتب من وظيفته بعد التقاعد، هذا بالإضافة إلى حزمة المزايا والخدمات الأخرى التي يحصل عليها.

فطبقاً لجريدة الوطن المصرية، يوجد 18 لواء في الإسكان وهناك 20 ضابط مناصب عليا في وزارة النقل، كما أن نحو 37 من قيادات وزارة البيئة "عسكريين"، ويوجد 5 لواءات في وزارة التموين، كما أن رئيس

قطاع الأمن بوزارة التعاون الدولي عميد متقاعد من رئاسة الجمهورية، وسيطر متقاعدو سلاح البحرية المصرية على الموانئ المصرية ويعمل خمسة لواءات في مجلس الوزراء أحدهم يشغل وظيفة أمين سر مركز الوزراء، كما بدأت عسكرة وزارة الأوقاف والتعليم والصحة وإدارة الحكم المحلي وكافة مفاصل الدولة. ولم تسلم حتى المؤسسات البحثية من سيطرة المؤسسة العسكرية، فعلى سبيل المثال، يتكون مجلس إدارة مركز البحوث والاستشارات البحرية بالكامل تقريبا من ضباط الجيش ويرأسه وزير النقل، وتشير التقديرات إلى أن عدد مستشاري الجهاز الإداري للدولة يبلغ 450 ألف مستشار، نسبة كبيرة منهم من الضباط المتقاعدين، لذلك فنظرنا للعدالة الاجتماعية يشمل الاستغناء عن كافة مستشاري الدولة الذين تخطو سن الـ 60 وكل الضباط المتقاعدين والعاملين بجهاز الخدمة المدنية للدولة واستبدالهم بالشباب (عبد السلام رحومة، 2015).

بالإضافة إلى السيطرة على السلطة، استحوذت إمبراطورية العسكر على نسبة كبيرة من وظائف الجهاز المدني للدولة. وأدى ذلك إلى انتشار الفساد والمحسوبية وإهدار موارد الدولة وتهميش الكفاءات والشباب والمرأة واتساع الفجوة الطبقية ومزاحمة القطاع الخاص والأجنبي في مجال الاستثمار وقطاع الأعمال. كما أن تمدد إمبراطورية الضباط إلى قطاع العمل الخيري عن طريق السيطرة على الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة يمكن أن يقلص دور هذا القطاع في محاربة الفقر وتقديم الرعاية الصحية وغيرها أضف إلى ذلك، احتمال انتشار الفساد والمحسوبية فيه وعدم وصول التبرعات والصدقات إلى مستحقيها. كما يعتبر الجيش المصري من أكبر مراكز الخبرة والمعرفة والبحث العلمي التي لم تستغل الاستغلال الأمثل.

4. خاتمة:

بعد محاولة الإجابة على التساؤلات الرئيسية للدراسة، يمكن أن القول أن من بين أساسات العلاقة بين المؤسسة العسكرية و المؤسسات المدنية ذلك البعد الاقتصادي الذي عملت المؤسسة العسكرية جاهدة على التحكم فيه، و السيطرة عليه من خلال التغلغل في مفاصل مؤسساته و التحكم في رأس ماله. من خلال وضع أبناء المؤسسة العسكرية على رأس أهم المؤسسات الاقتصادية واحتكار جل

الصناعات والمنتجات التي تدر الفوائد وتحافظ على الامتيازات التي لم تستطع المؤسسة العسكرية التخلص منها لارتباطها بنشأة المؤسسة العسكرية من جهة، وارتباطها بعملية التحكم في النظام السياسي، والحفاظ على الإرث التاريخي للدولة الوطنية التي أسست عام 1952 م من جهة أخرى. إن السيطرة العسكرية على الحياة السياسية من خلال التحكم في المرحلة الانتقالية، ومخرجات ما لحقها من عملية سياسية كان الهدف منه الحفاظ على الامتيازات الاقتصادية بطبيعة الحال. لكن الملاحظ وكنتيجه لما تقدم أن المؤسسة العسكرية لم تلتفت للحالة الكارثية التي يعيشها الاقتصاد المصري، وتداعيات ذلك على حياة المواطن المصري الذي لم يرى مطالبه تتحقق، والتي كانت في الأساس تعنى بالعيش الكريم وضمان الرغيف للمواطن البسيط، هذا التغاضي أو عدم الاكتراث للحالة الاقتصادية والاجتماعية من طرف المؤسسة العسكرية، يطيل من عمر الأزمة التي تعيشها مصر وقد يعجل بحدوث احتجاجات وحالات تمرد، والتي بدورها قد تؤثر على الحياة السياسية وتحدد من جديد حالة الاستقرار المؤقتة في ظل حكم المؤسسة العسكرية. لهذا وجب على المؤسسة العسكرية أن تراجع سياساتها وعلاقاتها بالمؤسسات الأخرى وتعمل على خلق توافق بين جميع الفواعل داخل العملية السياسية من أجل الخروج من الأزمة، وتحقيق الاستقرار المنشود سياسيا، وتحقيق الإصلاح الاقتصادي الذي يضمن العيش الكريم للمواطن المصري.

5. قائمة المراجع:

- أحمد فؤاد رسلان. (2014). مصر الثورة، التحدي والاستجابة. مصر: مكتبة الاداب.
- اكبر 200 منظمة حصلت على براءات اختراع في أمريكا. (n.d.). Retrieved from https://ipo.org/wp-content/uploads/2013/06/Top-300_6.23.13
- الامبراطورية الاقتصادية للجيش المصري (2018). يونيو 07. (المعهد المصري للدراسات.
- أماني زايد. (2013). مرسى يعيد المصريين إلى عصور الظلام. الوفد نيوز.
- جلال أمين. (2017). مصر والمصريون في عهد مبارك. القاهرة.
- شانا مارشال. (2019). القوات المسلحة المصرية وتحديد الامبراطورية الاقتصادية. مركز كارينغي للشرق الاوسط.
- شريف درويش اللبان (2016). مارس 24. (صعود مؤشرات الفشل.

- عبد السلام رحومة (2015). اغسطس 10. (تجارب التخصص وأثارها في رفع الكفاءة الاقتصادية . [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/260.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/260.htm)
- علي ظلط ومها البهنساوي (2012). ماي 1. (العسكر يحكمون وزارات مصر . صحيفة الوطن.
- ليزا بليدز (2009). حالة التنافسية السياسية في مصر . القاهرة.
- مجموعة من المؤلفين (2018). الثورة المصرية، الدوافع والاتجاهات والتحديات . المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.
- محمد السعيد ادريس (2011). مقدمات في الثورة . قراءة اولية ورؤية مستقبلية.
- محمد عبده (2019). جوان 19. (هل دمرت فترة الاخوان الاقتصاد المصري بالفعل .اندبندنت العربية.
- محمد فرج (2006). أبواب الفوضى: دراسة في مقدمات انحيار الدولة المدنية في مصر. القاهرة : دار العالم الثالث.
- مها القاضي و مططفى يحي (2013). تجريد أموال الجمعيات الاهلية في مصر...من يدفع الثمن . www.bbc.com/arabic/middeleast/2013.
- يزيد الصايغ (2017). جمهورية الضباط في مصر .مركز كارينغي للشرق الاوسط.